

على ما تحت حيايتها مختلفة ولا عز ذلك **اشارة** الحد هو القول الدال على حقيقة الشيء
القول والاشارة كانت بسيطة لا يمكن تعريفها بالاشارة وان كانت مركبة كان تعريفها ذلك
جميع الحياتين المركب قد يكون وجائها جسيما لا يمكن تعريفها لا بدركه وضله
واعلم ان الحد هو الذي لا يمكن ان يحصل له الا بالاشارة في جميع الاجزاء بالمطابقة
او بالضرورة وان كان هو جزء المتعدي في ذلك الفصل الا **اشارة** الحد الذي يمكن
منه ذكر ما يتحقق في كل الاطراف والاشارة ان يخرج من احد السبع لا يحتمل الزيادة
والنقصان لا يخرج من الحد الجنس القريب او كما انه يدل بالتصريح على الجنس البعيد
ثم عرف الحد القريب كان الاله والعضو **اشارة** من هو الحد الذي له قول وجوب كقول
وهذا التعريف خطا ان يثبت ان اجزاء الحد لا يمكن الاطراف والاشارة **اشارة** ان
السبع للحد المسماة بالوزنة البنية هو الرسم الناقص فان ذكر الحد القريب او كما
اقبت الحاقها الفصل هو الرسم الناقص كقول الحد الاله اشارة اجزاء حد **اشارة**
يجب الا حذر في الحد وهو العا العربية والمجازية فان نقول ان لا يوجد للحد لفظ
مما له لفظ في حد ذاته والاشارة لا يعاظمتا ولقد ما يريدتم ليستعمل ويجوز
في القريب اعرف تعريفها في المعروفة والجهالة وبما هو نوع منه وعرف
السبع بنفسه وعرف تعريفه لا يعرف الا به سواء كان ذلك مرتبة واحدة كقول الحد
ما يقع تحت اسم **اشارة** نقول للحد اشارة في الكيف او المراتب كقول الحد اشارة في نوع
ثم نقول النوع عدد منقسم بحسبها وبين ثم نقول للحد اشارة في ان الشيا اللذات كقول
منها ايضا في الاخر ثم نقول الشيا من اشارة واعلم ان الكبر قد يكون في محل
وقد يكون في محل الشا وقد لا يكون في محل الضرورة ولا في محل الشا اما الذي في محل
هو في تعريف الاضافيا كقول الحد اشارة في نوعه ونظفنه وحيث هو ان
قول الحد حيث هو كذلك البرم ولكنه لا بد منه فانه سالم تركه لم يدرك الحد الذي ذكره

للك الاضافيا واما الذي يكون في محل الشا كما اذا قيل ما الاضافيا
تعريفه لا يتأق الا بذكر الاضافيا وذلك الاضافيا لا يفسر ليس عبارة عن طاق
المعروف الا بالاشارة العقيقة ضطبا بل هو اسم الاله العيقة فلا وجه في ذلك
في تعريف الاضافيا اخرى وهذا التكبير انما يتم لان السائل يسأل عن الاضافيا
لاضطر حده وما احتجنا لهذا التكبير الذي لا يكون في محل الضرورة ولا في محل الشا
فيجب الا حذر عنه وهو مثل ان يقال ان اشارة اجسام في اطاق فان الحد
الذات على الجسم يكون ذكره بعد ذكر الحد في تعريف **اشارة** ان تعريفه هو
ان يسطط السق فان الجنس هو الذي المقول على كثير من مختلفين بالنوع ثم قال
هو الذي يقال عليه وعلى غير الجنس ضمانة يشار به باسم الجنس في اسططاط
فقال الاضافيا لا سبيل للتعريفها الا بالبدن الذي ثم جمع عليه بان الاضافيا
يعلم معا فوجبه تكبير كل واحد منهما معا عرف الاضافيا علم ان هذا خطأ لان
الاول يعرف الجنس النوع الحقيقي ولم يعرف النوع الحقيقي للجنس بل عرف النوع الكلي
بالجنس فانقطع الدور اما قوله الاضافيا يعلم معا ولمع لا يجوز
ولما انه كيف يمكن تعريف الاضافيا فقد بينا قبل **في مراد الاقيسة** اصناف
القضايا الاربعة مسماة ومضوناه ومشتباينها ومجتمعة. والمسلمات
اما معتقدا او مأخوذا. ومعتقدا تلك الواجب قبولها للشبهة والاشارة
والواجب قبولها حسيمة. اولها ومشاهدات ومجربا وناهبها للحد **اشارة**
ومضايا قياسية **اما الاقليات** فهي القضايا التي يكون محذور تصور موضوعها
مستلزم الحكم الاضطرر باسنادها الى الاضافيا او اشارة ثم منها ما هو على الكلي
لان تصور حاصل الكل ومنها ما لا يكون حليا للكل لا تصور غير حاصل **اشارة**
في القضايا انما باستقيد الصلة بها والجنس كعلم بان الشمس حاصلة والنار

تريت